Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بعلل الحديث». وعنه أخذ البخاري ذلك ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول: ما رأى مثل نفسه.

وكان محمد بن يحيى الدهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً.

وروى الفربري عن البخاري قال: «ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته».

وقال مسلم: «عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علةً تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرَّجته». فإذا عرف ذلك وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة غير مؤثرة عندهما فتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل. فالأحاديث التي انتقدت عليهما ستة أقسام:

الأول: ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد. فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع. والمنقطع ضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح. ومن أمثلة ذلك ما أخرجاه من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في قصة القبرين. قال الدارقطني في انتقاده قد خالف منصور فقال مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاط طاووس قال وحديث الأعمش أصح.

قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلة فإن مجاهداً لم يوصف بالتدليس وقد صح سماعه من ابن عباس ومنصور عندهم أتقن من الأعمش. والأعمش أيضاً من الحفاظ فالحديث كيفما دار، دار على ثقة والإسناد كيفما دار كان متصلاً وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة